

الفصل الرابع

علم الاجتماع المقارن لأنظمة حقوق الإنسان

بالنسبة لمارشال كان القرن التاسع عشر قرن الحقوق السياسية في بريطانيا - لذا تمثل في أن حق الانتخاب و حق الترشيح كان قد امتد بالتدريج ، و كانت النتيجة في بريطانيا - كما في معظم دول غرب أوروبا - أن أغلب عديمي الملكية ، ممن تجاوزوا الواحد والعشرين من عمرهم ، تمكنوا من التصويت أو الترشيح في الانتخابات مع نهاية القرن . و كذلك كان الأمر في الولايات المتحدة ، مع نهاية ستينات القرن التاسع عشر ، أمكن للرجال البيض عديمي الملكية ممن هم دون الواحد والعشرين عاما أن يدلوا بأصواتهم أو يقوموا بترشيح أنفسهم . و على كل فقد كان لتأكيد تلك الحقوق السياسية نتائج مخالفة جدا على كلا جانبي الأطلسي ففي معظم أوروبا الغربية نمت حركات عمالية واسعة و اتخذت توجهها سياسيا مستقلا ، و دفعت المجتمع نحو اعتراف تدريجي بمدى واسع من الحقوق الاجتماعية ، بما فيها من حاجة لدعم الفقراء ماديا لو كان ذلك سيتيح لهم التمتع بحقوقهم المدنية . و في الولايات المتحدة - على سبيل التناقض و حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر - ، قام الناخبون الجدد - سواء ملاك أم غير ملاك - بتأييد الجمهوريين في الشمال ، ما لم يكونوا أيرلنديين ، مما أدى إلى انضمام - الآخرين - إلى الجنوب الأبيض المتشدد في تأييد الديمقراطيين . و هناك نتيجة أخرى ناشئة من الاختلاف الإقليمي و العرقي الواضح - بخلاف التمايز الطبقي - في الولايات المتحدة هي أنه عندما ظهرت نقابات العمال ، قاموا بتشكيل عدد محدود من العمال - وسط الحركة العمالية الرئيسية - عمال الشمال الأبيض البروتستانت - و البالغة المهارة - في إطار حركة غير حرفية لم يكن لها وجود سياسي مستقل مع اهتمام قليل بالحقوق الاجتماعية (ديفيس ١٩٨٦) و

الأكثر من ذلك أن القرن التاسع عشر على الأغلب لم يكن قرن الحقوق السياسية للنساء و لا للأفارقة الأمريكيين و لا سكان المستعمرات الغرب أوروبية غير المقيمين ، و لا حتى لشعوب الأمم غير الغربية الذين هربوا بالكاد من " شرور " الاستعمار مثل روسيا والصين و اليابان •

علم الاجتماع و متغيرات الخطاب الحقوقي :

هناك - بالطبع - أدبيات هائلة اجتماعية و غيرها تتعلق بأسباب تلك الاختلافات القومية • و على كل سوف أقدم في هذا الفصل عرضا لتلك المساهمات التي تتخذ توجهها اجتماعيا كدراسة مقارنة فقط - و تحمل في غالبها الاهتمام المحوري لدراستنا الحالية مباشرة و هو خطاب حقوق الإنسان و مفاهيم العدالة الاجتماعية ذات العلاقة • و كما في حالة العلاقة بين تطور الرأسمالية من مرحلة الإقطاع و بين الظهور الأولي لخطاب الحقوق في الغرب ، نجد أن هناك درجة ملحوظة من الاتفاق بين علماء الاجتماع بشأن أسباب التغيرات المتتالية بطرق نما فيها مثل ذلك الخطاب ، أو لم ينم ، في مجتمعات غربية و غيرها • و كان أول عالم اجتماع له أكبر الأثر دون شك في تناول تلك القضية بأسلوب منهجي متماسك هو بارنجتون مور الذي سعى لد رؤية ماركس و فيبر - على وجه الخصوص - في مسألة التغير في بنية و موضوع الحياة الاجتماعية و علاقاتها بمنظومات حقوق الإنسان التي كانت - بالطبع - قضية لم يعها المنظرون التقليديون بصورة مجردة • و أول ما ظهر من ثلاثية كتبها مور كانت دراسة " الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية ، اللورد و الفلاح في صنع العالم الحديث " (١٩٦٦) عاد فيها إلى الفترة التي قام بدراستها المنظرون التقليديون و بتتبع الملخص المكثف الذي وضعه دينيس سميث (١٩٨٣ ص ١-٢٠) • لأطروحة مور ، تبدو لنا ثلاثة مظاهر حاسمة للأحوال الإقطاعية لدورها في وضع المجتمع على بداية التحول إما باتجاه

الديمقراطية - و من هنا يأتي تضمينها للحقوق المدنية والسياسية - أو باتجاه الديكتاتورية ، أولا : كانت هناك طبيعة العلاقات بين الطبقة الأرستقراطية المستقرة وبين الملك الحاكم ، حيث تحقق نوع ما من التوازن - كما في إنجلترا - و ظهرت الحقوق كي ما تحدد ذلك النوع من التوازن و توفر وسيلة سواء لميانتته أو لتطوره الأكثر أو الأقل سلما . و حيثما يسود حزب واحد - في بروسيا أو اليابان أو الصين مثلا - كان ظهور الحقوق إما متأخرا جدا أو اتخذ شكلا شديدا المواءمة " مع النظام " . ثانيا : كانت هناك طبيعة و امتداد تحول المرحلة من الزراعة إلى التجارة Commercialisation حيث اتخذت تلك المرحلة " الانتقال إلى الأسس التجارية " شكلا رأسماليا و كان شاملا - كما في إنجلترا - و قد تم وضع سبب عام حول تقدم الحقوق بين الرأسماليين الريفيين و بين أولئك الحضريين ، الذين كان لديهم خوف قليل من قوة العمال المستقلة تماما وان كانت مشتتة ، وكانت الديمقراطية - هذا لو كانت غير مقصودة تماما - هي المحصلة الناتجة والنهائية ، و جاءت نفس النتيجة حيث قامت ثورة ناجحة في ظل أي من المجموعتين من الظروف . حيث و بسبب عدم اكتمال نزع استحقاقات الفلاحين في ظل الإقطاع " تماما " ، أثبت الفلاحون و حلفاؤهم بالمدن قدرتهم على تحويل الدفاع " في موقفهم " إلى الهجوم ، كما في فرنسا ، أو حيث قامت طبقة الفلاحين " الأحرار " بتشكيل تحالف مع جيرانهم الرأسماليين أو سادتهم ضد العدو المشترك مثل الذي كان يمثله النظام العبودي في الولايات المتحدة الجنوبية ، و على سبيل التناقض ، حيث التحول التجاري لم يتخذ شكلا رأسماليا و لا كان ممتدا و شاملا ، كما في بروسيا و اليابان و الصين ، برزت الديكتاتورية حين سادت الرأسمالية فيما بعد ، ثالثا : هناك العلاقة بين الأرستقراطية المتوطنة و البورجوازية الصاعدة ، حيث أضحي أعضاء هاتين المجموعتين حلفاء في مواجهة الحاكم / الملك - كما حدث في إنجلترا - و على وجه الخصوص حيث أصبحت الطبقة الأرستقراطية رأسماليين بصورة اقتصادية ، في حين تبني

البورجوازيون مظهرًا اجتماعيًا أرستقراطيًا ، وتمامًا متبادلًا ، كما أصبح التزاوج فيما بينهم ممكنًا بالفعل ، مما أدى إلى أن تصبح المنافسة الانتخابية غير العنيفة - بالتالي - هي الأسلوب المفضل للسمي إلى السيطرة على الدولة ، وبهذا أصبحت عملية - الديمقراطية - هي الفضلة ، أما حيث حافظت الأرستقراطية على سيادتها على الطبقة البورجوازية كما في بروسيا أو فقدتها بسبب انتفاضات الفلاحين كما في روسيا والصين ، كانت النتيجة ظهور نوع ما من الديكتاتورية .

وفي كتابه التالي - تأملات في أسباب بؤس الإنسان ، واقتراحات معينة للقضاء عليها- (١٩٧٢) انتقل مور من محاولة شرح أسباب احتفاء بعض المجتمعات بالحقوق السياسية والعدنية أكثر من مجتمعات أخرى ، إلى بحث الأسباب المستديمة للبؤس الذي يحيق بالناس مهما كانت التنظيمات السياسية التي تحكمهم ، وبدأ بالتمييز بين أربعة أسباب للبؤس وهي :

الحرب والفقير والظلم والاضطهاد بسبب العقيدة ، مؤكدا أن البشر يصبحون أقل تمامًا شيئًا فشيئًا لهذه الأسباب ، في حين أنهم سيطروا على الطبيعة ، وتدرجًا يتبدى سؤال يمكن صياغته فيما يلي : " لو استطاع إنسان أن يحمي نفسه ضد بعض من أخطار الطبيعة على الأقل ، فلم لا يصبح قادرًا على حماية نفسه ضد الآخرين من بني البشر ؟ وعلى كل فالصعوبة تكمن في أن هذه المحاولات لتحسين السلوك الإنساني هي - نفسها - من أهم أسباب بؤس الإنسان . وقد توصل مور - بالفعل على أساس من دراساته للثورات الألمانية والروسية - إلى اعتبار البؤس الناشئ لهذه الأسباب أكثر حقايرة مما يمكن تسميته " شر عادي " ، وهكذا في حالتي الفقر والظلم يعترف مور نوعًا من الفكر الرواقي . فيبدو كمن يقول - أنه من الأفضل أن نتسامح مع الشرور العادية بدلا من المخاطرة مع شيء أسوأ من خلال الجري وراء أشباح يوتوبية . مثالية مثل - المساواة الكاملة - أو - الديمقراطية المباشرة - . وبصورة واضحة في إطار محتوى دراسة الحالة

هذه ، نجد أن شرطه الرئيسي أن مثل تلك " الشرور العادية " - بالرغم من ذلك -
نتسامح معها فقط عندما تحدث في إطار علاقات تحكمها قيم " التبادلية " المؤدية إلى
مكافأة ولاء الصغار " الأدنى " بمنحهم رعاية الكبار " الأعلى " .

إن تطور قيمة التبادلية " كأخلاق حديثة " كان الخط الرئيسي لآخر كتاب في ثلاثية
مور " الظلم ، الأساس الاجتماعي للطاعة و الثورة ١٩٧٨ " حيث يوضح أن نظريته
الأبيقورية مؤسسة على توجه اجتماعي وليس توجهها أخلاقيا أو بشريا .

" ما أحاول بيانه أن التبادلية و التكافل الاجتماعي لا يتدفقان - دون
توقف - من ميل فطري ما في الطبيعة الإنسانية ، إذ لاحظنا مبكرا أن
القواعد الأخلاقية التي يستثير انتهاكها غضبا و تبدو - في الغالب -
فطرية و غريزية لا تعود بالضرورة إلى إحباط ميول الإنسان الفطرية من
جاء ترتيبات اجتماعية ظالمة أو قاهرة ، و إنما تعد هذه القواعد من
نواتج و آثار الطبيعة البشرية وسط موقف اجتماعي مؤلم و ضاغط ، و
لاستمرار المسألة بصورة أكثر سخرية ، نجد أن نتيجة أي محاولة
لاستخلاص أفضل قدر ممكن من وسط موقف سيئ - مصحوبة بقدر من
الغضب على هؤلاء الأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة على ضبط النفس
- تهدد بجعل الموقف أكثر سوءا و مهما كان في طريق التكافل
الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي (الذي تعد التبادلية إحدى صورته فقط
(فهو دائما تحت تهديد مستمر ، فحيثما يوجد التعاون ، يجب
إبداعه و إعادة إبداعه باستمرار ، إذ على البشر المميزين و النوعيين أن
يقوموا بهذا الدور في الإبداع و إعادة الإبداع ، إنها آلية حقيقية -
حتى لو كانت غير شخصية - بالنسبة للسوق التنافسي الرأسمالي
الحديث

(مور ١٩٧٨)

و باستعراض تلك المحصلة ، يكون غريبا أنه في مسار بنائه لؤلفه ككل ، كان يجب على مور أن يولي عناية أكبر لما يسمى " الهجوم الكبير " على اللامساواة ، و القليل من الانتباه لإنجازات و تقاليد الكنيسة الأوروبية و الديمقراطية الاجتماعية . حيث أن آخر جملتين في الاقتباس السابق فيما يبدو يلخصان أخلاقيات هذه الأطراف بصورة حسنة .

و على أي مستوى ، فتلك هي الثغرة التي سعى علماء الاجتماع الساليون (في العدل الاجتماعي) لسدها بالتركيز على شرح المستويات المختلفة " للتبادلية " المتجسدة في نظم الرفاهية لأوروبا الغربية و الولايات المتحدة .

و بتأمل حقيقة المتغير الحاسم في شرح المستويات المختلفة " للتبادلية " ، نجده في طبيعة و قوة و نمط التنظيم لحركة النقابات المهنية ، كتجسيد جمعي لنموذج مور للبشر المميزين النوعيين . و قد ركزت كل تلك الدراسات على أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين . أما بالنسبة لجون ستيفنز فإن حالة الحركة العمالية كانت هي المتغير الحاسم - حيث تركزت حركة النقابات العمالية و تقوت ، و حيث نمت الحقوق الاجتماعية التي منحت شكلا متجسدا للتبادلية نموا كاملا ، و نجد تلك الحقوق الاجتماعية أقل نموا حيث لم تتمركز الحركات العمالية و لم تجد مصدرا لقوتها ، و في الولايات المتحدة كانت أكثر قليلا في نموها ، و بالنسبة لجوستا راسبنج أندرسن (١٩٩٠) كانت التحالفات الطبقية و الطبيعة الخاصة لخطط الإصلاح الاجتماعي المتبعة متساوية الأهمية في تحديد مستويات التبادلية المتحققة - و كلما زاد عمق امتزاج التحالف بين الطبقة العاملة و الطبقات الوسطى كلما زاد نمو و رسوخ أخلاقيات التبادلية في أمان . أما بالنسبة لنيكوس بولانتزاس (١٩٧٤) و ديترتش روشماير و آخريين (١٩٩٢) و ميشيل مان (١٩٩٣) فهم يتفقون جميعا مع ستيفنز و أندرسن في أن التفاعل بين القوى الاقتصادية و السياسية و الأيدلوجية و الطبقية له الأهمية الحاسمة ، و كانت لمجموعة من العوامل المتعددة و المتنوعة ، تتراوح فيما بين مواقع عالمية و عابرة للقوميات و مصائر

الدول حتى القرارات السياسية أو إصلاحها و التي قام بها فاعلون منتمون " لهذه الأدوار " ، كلها كانت مميزة في تحديد الدرجات المتغيرة للتبادلية في المجتمعات المختلفة .

خاتمة :

في الفصلين التاليين ، سوف ألقى الضوء على مدى نفع التحليل الذي قدمناه ، و ذلك بتوزيع بعض هذه الأفكار ذاتها - على الأقل - في مجرى بحث الاختلاف الذي أحدثته متغيرات البنية الاجتماعية في تطور الخطاب الحقوقي فيما يعد حالات خارجة " عما سبق " - من المنظور الغربي - ممثلة بالولايات المتحدة و اليابان ، و بذلك سوف أحدد الخصائص البنيوية الاجتماعية لكل حالة فقط بأكثر الأساليب استباقا للتحديد و سوف أقضي وقتا أطول لتعيين الآثار القانونية المعنوية لتلك الخصائص (راجع وودي ويس ١٩٩٠ ص ١٩٩ للمزيد) و ذلك بسبب ضغوط المساحة / الفراغ و بسبب أنني - كما سبق و أوضحت - شديد الاهتمام بالإكثار من الدراسات التحليلية الاجتماعية القائمة بتوفير إيضاح عام لفكرة فوكو " أنه بسبب علاقات القوة الكامنة فيها بالإضافة إلى تلك المتاحة بسبب تأثيراتها الحكومية (راجع ص ٣٠) ، فإن التطورات القانونية - في ذاتها - يكون لها تأثير محدد - لو كان متغيرا عاليا - على تطور خطاب الحقوق " ، لذا سوف أختتم هذا الفصل بملمح مختصر عن كيف اعتبر القانون أداة للمناورة في الحكم و بينما أصبح القانون العام أكثر أهمية في تنظيم الحياة الاجتماعية ، لقد تحول هدفا - في حد ذاته - لاهتمام ، في السنوات المبكرة للقرن التاسع عشر استراح بعض المفكرين مثل آدموندبيرك للطبيعة غير المنظمة للقانون على أساس أن ذلك يعكس الطبيعة غير المنظمة - كذلك - للحياة المعتادة ، و بذلك ضمن أن الحلول التي يقدمها لآية مشكلات ستكون عملية ، كما أن الحرية لن يتم تنظيمها خارج هذا الوجود . في حين أن آخرين مثل بنتام يرى الفوضى و خطر الاضطراب فيما يراه بيرك حرية و تطبيقا عمليا ، و كي ما نتغلب على

الفوضى ، يمتنق بنتام مبدأ التقنين ، و لكي نقهر خطر الاضطرابات ، يرفض كلية فكرة بلاك ستون عن الحقوق الطبيعية ، معلنا أنها " هراء يسير على عكازين " ، و كونها " تسير على عكازين " لأنها ليست فقط مجرد أشباح معنوية - تمثل الحقوق - فهي هراء ليس فقط من حيث لم يتم التشريع لها ، و لكن لأنها أيضا أشباح خطيرة و فوضوية إذ يمكن استخدامها لتحريض الناس على هدم ما تم تقنينه بالفعل ، و بالتالي فقانونه لم يبن على آية حقوق طبيعية - مثل وضع قانون نابليون ، و لكن بني على مبدأ المنفعة المبتكر ذاتيا عن " أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس " .

و رغم أن تأثير لغة بنتام في تلك القضايا قد يظل عالقا بالذاكرة ، إلا أنه كانت هناك فكرة - على المديين القصير و المتوسط - وضح تأثيرها الهائل على - و كذلك تأثيرها المدمر على - الشمول الاجتماعي لخطاب حقوق الإنسان ، و هي فكرته الهامة عن " الوضعية القانونية " أو الفكرة التي حصرت ما هو قانون فيما يمكن رؤيته فقط في الكلمات " ذات الحروف السوداء " من القانون ، سواء وجدت تلك الحروف في قرارات القضاة أو - كما يفضلها بنتام - في أعمال التشريع (أي الأخذ بحرفية النص) :

" قد يمكن تعريف القانون على أنه تجميع لعلامات تصريحية - بعيدا عن إرادة تبنائها أو تصورها الحاكم في دولة ما - ، متعلقة بالسلوك المطلوب مراعاته في حالة معينة بواسطة شخص معين أو فئة من الناس ، ممن يفترض فيهم - في حالة التعرض للمساءلة - الخضوع لسلطته "

(بنتام ١٧٨٢ ص ١)

أو كما حددها صديقه جون أوستن :

” أن وجود القانون يعد شيئا واحدا ، في حين أن مزاياه و عيوبه شيء آخر ، و سواء كان كذلك أم لم يكن فهذا استفسار أول ، و سواء كان مريحا بالمستوى المفروض فيه أم لا ، فهذا استفسار مختلف . فالقانون – الموجود بالفعل – هو قانون ، رغم أنه قد يتصادف أن تكرهه ، أو رغم أنه قد يختلف عن النص الذي بواسطته نقوم بتنظيم تأييدنا أو رفضنا للأمور “.

(أوستن ١٩٩٥ ص ١٥٧)

و بأسلوب سوف يتم شرحه في الفصل الخامس ، كانت فكرة ” الوضعية القانونية ” و ليس مبدأ ” المنفعة ” ، التي سمحت – بالتالي – للقانون العام أن يتجنب الاعتماد على التبرير بواسطة الماثلة / المشابهة التي كان فيبر يعضدها في الوقت الذي كان فيه – بالفعل – يستنتج أن ذلك لن يتم .

و يقال أن المنهجية تحققت فقط في بريطانيا و الولايات المتحدة بعد قيام بننام بمحاولته بخمسين سنة أو حول ذلك ، و في نفس الوقت ، وضع أن ” الوضعية القانونية ” فهمت على أنها إصرار على كون محتوى أي منهجية كذلك يجب أن تشتق ليس من التشريع و إنما من القرارات التي تصدر ، و من التفسير المنتشر في حالات واقعية ، و بالتالي كان لتلك السنوات الخمسين – أو ما أشبه – تأثير عميق على المبادئ المادية الكامنة – كنتائج – في القانون ، و بالتالي في التمايز الاجتماعي الواسع للقانون و ولهذا السبب – إذن – سوف يقدم الفصل الخامس عرضا مختصرا لتطور حقوق الملكية و حقوق التعاقد في الولايات المتحدة ، حيث تغيب الكثير من / أو قليل من / الاعتبارات القضائية – و دعك

من فرضها بالقانون - من حريات المادة الأولى (فونر ١٩٩٩) ، فمثل تلك التطورات كانت المحددات المباشرة و العامة لطبيعة خطاب الحقوق ٠ و في فصل ٦ سوف أقوم بفحص ما حدث عندما تم استيراد قانون قاري مكتمل الصياغة إلى إطار مختلف المحتوى و البنية الاجتماعية ، والذي اتخذنا من اليابان نموذجا له ٠ قبل أن نعود إلى مسألة أهمية المنهجة القانونية لخطاب الحقوق بصورة أكثر عمومية ٠